ندوة إقليمية حول

المرأة في البرلمانات العربية: تقدّم، ركود أم تراجع؟

شهادة السيدة النائب فريدة إليمي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

9-10 تموز/يوليو 2008
بيروت، لبنان

السيدة رئيس الجلسة

السيدات المتدخلات

السيدات البرلمانيات

السادة الخبراء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتوج بالشكر الجزيل إلى برنامج الأمم المتحدة لتنمية لتنظيم هذا الملتقى في لبنان الشقيق

باعتباري برلمانية جزائرية منتخبة في 2007

ومنتخبة محلية عن المجلس الشعبي الولائي سابقا في 2002

أستسمحكم الحديث عن تجربة المرأة الجزائرية في الاستحقاقات الانتخابية البرلمانية

وتمثيلها في المجلس العشبي الوطني.

مرت المشاركة للمرأة الجزائرية البرلمانية بعدة مراحل:

أول مجلس انتخابي في 1977 في وقت الحزب الواحد، بلغت نسبة تمثيل المرأة 3,9%.

إن تمثيل المرأة كان موجود في أول تجربة برلمانية جزائرية هذا يدل على حضورها

المتواصل منذ بداية الحركة الوطنية مرورا بالثورة وأخيرا مرحلة الاستقلال وما بعد

الاستقلال.

من 1982 إلى 1997 كان التمثيل ضئيل ومتذبذب من 1،4% سنة 1982، 2،4 %

سنة 87 و3،42 سنة 1997

وهذا لم يواكب تطور المجتمع وطموحات المرأة

هناك أسباب كثيرة أذكر منها:

1 – تحفظات المجتمع والطبقة السياسية قبل التعددية

2- الأزمة المنية التي مرت بها الجزائر وهذا في ظرف دولي يتميز يتفتح العالم على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

منذ 1997، رجوع تدريجي لتمثيل المرأة في البرلمان من الحسن إلى الأحسن ولكن تبقى نسبة متواضعة مقارنة مع تمثيل المرأة في العالم ومع طموحاتها السياسية.

يجب الإشارة إلى أن المرأة الجزائرية تمثل 52 % من المتجمع والقوة العاملة في البلاد حيث يتجاوز تواجدها من 60 _ 70 % في بعض القطاعات: التربية، الصحة والقضاة، والمفارقة هو ضعف مشاركة المرأة في القرارات السياسية والمناصب العليا.

من العوامل الإيجابية لنمو تمثيل المرأة في البرلمان أذكر:

1 – اعتماد الجزائر قانون انتخابات يكرس التمثيل النسبي وهذا يوضح من جهة تطور نسبة التمثيل للمرأة في البرلمان الجزائري الذي أصبح 6،6 % في 2002 و7،7 % في 2007 وهذا مقارنة بقانون الانتخاب الأكثري الموجود من قبل وكذلك الإرادة السياسية منذ 2002 من طرف جزب الأغلبية (حزب جبهة التحرير الوطني).

2 - التعددية الحزبية التي فتحت المجال لتمثيل أوسع في بعض الأحزاب السياسية مما خلق منافسة لجلب الكفاءات النسوية لتمثيلها في الانتخابات التشريعية.

3- وعي الأحزاب السياسية بضرورة مشاركة قوية للمرأة في الحياة السياسية من أجل تكريس الديمقراطية والتنمية والحكم الراشد، هذا تماشيا مع معطيات الدستور الجزائري

الذي كرس المساواة بين الرجل والمرأة في العمل والأجور، حق الانتخاب والتمثيل منذ الاستقلال ولما لا المساواة في التمثيل في الحياة السياسية تجربة حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب الأغلبية الذي أنتمي إليه يعتمد نظام تخصيص نسبة معتبرة بدون اعتراف بالكوتا

في الترشيحات للمرأة تتراوح بين 10 – 30 % حسب المناطق.

وشروط الترشيحات للرجل والمرأة

- الأقدمية في النضال: 7 سنوات على الأقل لأنه عامل مهم في حزبنا
- الكفاءة: ذات علاقة مع المجتمع المدني
- ذات مسؤولية في الحزب، منتخبون

بالنسبة إلى الانتخابات الأخيرة 2007، بلغت الترشيحات 72 امرأة من بين 521 مرشح على المستوى الوطني يعني نسبة وطنية 13،7 %، وتم انتخاب 88 مرشحة من 136 منتخب بنسبة 8% فقط ونلاحظ النسبة العامة للترشحيات والتمثيل تخص المدن الكبرى وضعفها وغيابها نهائيا في المناطق الداخلية الريفية المحافظة وهذا أدى إلى ترشحها في القائمة الانتخابية في وضعية لا تسمح لها أن تنتخب.

- غيابها على رأس القائمة وهذا يرجع إلى أسباب اجتماعية وثقافية وقلة الجرأة من قبل الممثلين المحليين يعني هذا: المجتمع المدني لا يقبل امرأة على رأس القائمة في بعض المناطق.

لو أخذنا مثلا في الجزائر العاصمة: من بين المدن الكبرى:

قائمة حزب جبهة التحرير الوطني مكونة من 32 مترشح تمثيل المرأة كان أكثر من 30%، أول امراة موجودة في المكانة الثالثة في القائمة الانتخابية، أنتخبت 4 نساء من 88 منتخب وهذا التمثيل المشّرف في الجزائر العاصمة جاء بعد نضال طويل وديناميكية جديدة في الحزب ترتكز على تشجيع المرأة المثقفة في هياكل الحزب. على سبيل المثال هناك امرأة في معظم القواعد الحزبية حاليا.

بالنسبة إلى الحملة الانتخابية: كانت جد فعالة:

- حوارية
- عائلية
- إعلامية بالندوات الفكرية والمهرجانات

وخاصة بالتنسيق مع الحركة الجمعوية المكلفة بالشؤون الاجتماعية، الثقافية وحتى العلمية

وهذا يعني منتخبة محلية سابقا وطبيبة مع الامتداد الاجتماعي والعلاقات الشخصية.

وأخيرا، أؤكد على ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية تعتبر ضرورة بل أولوية من أجل التنمية، الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد.

ولذا يجب علينا كبرلمانيات عربيات الخروج ببعض التوصيات في هذا الشأن رفع لائحة إلى رؤساء البلدان العربية تحديد سقف تمثيل المرأة يتراوح ما بين 30 – 40 %

وننتظر من الإرادة السياسية للدول العربية تكريس هذه النسبة في إطار قوانين انتخابية ولما لا في الدستور وهذا على غرار بعض الدول الأوروبية والإفريقية التي عاشت هذه التجربة وأعطت نتائج مشجعة.

- تعميم قانون الانتخابات في الدول العربية الذي يعتمد على الاقتراع النسبي الذي يعطي أكثر حظ للمرأة وهذا حسب ظروف كل بلد عربية.
- إنشاء قنوات وطنية للتواصل بين البرلمانيات كقاعدة موحدة لتكريس مطالب وطموحات المرأة والعمل مع القنوات الإقليمية والدولية لتبادل التجارب.

وشكراً

الدكتورة إليمي فريدة

مجلس الشعب الوطني الجزائر